



الدليل الإرشادي بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل في دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

ما هي إجراءات الاتفاق المتبادل؟

إجراءات الاتفاق المتبادل هي عملية يمكن من خلالها لدولة الإمارات العربية المتحدة ("دولة الإمارات") والدول المتعاقدة في اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المبرمة فيما بينها، حل النزاعات الضريبية الدولية التي تؤدي أو سوف تؤدي إلى فرض ضريبة بشكل لا يتوافق مع أحكام الاتفاقية¹ ويجوز أيضاً اللجوء إلى إجراءات الاتفاق المتبادل في حال وجود إشكالية تتعلق بتفسير أو تطبيق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المعنية وعندما ينشأ ازدواج ضريبي في حالات غير منصوص عليها في الاتفاقية المعنية.

يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى توضيح ما يلي لدافعي الضريبة:

- إجراءات الاتفاق المتبادل.
- متى يجوز اتخاذ إجراءات الاتفاق المتبادل؟
- المعلومات المطلوبة لتقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.
- خطوات إجراءات الاتفاق المتبادل.

نبذة عامة

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

لدى دولة الإمارات أكثر من (100) اتفاقية سارية لتجنب الازدواج الضريبي مع دول متعاقدة أخرى حول العالم. تعتبر اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي السارية اتفاقيات دولية ملزمة قانوناً لدولة الإمارات والدول المتعاقدة الأخرى.

اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي هي اتفاقية دولية مبرمة بين دولتين بهدف تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل وعلى رأس المال. توفر اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي آلية موحدة² لتسوية الإشكاليات الشائعة والتي تنشأ في مجال الازدواج الضريبي الدولي.

¹ هذا الدليل يشير فيما يلي إلى عبارة "الازدواج الضريبي" ويُقصد بها "فرض ضريبة بما لا يتوافق مع اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي سارية".
² دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول إجراءات الاتفاق المتبادل المطبقة.

وبالتالي، فإن الغرض الأساسي من اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي هو إزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل وعلى رأس المال. تقرر اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عادة توزيع حقوق فرض الضريبة فيما يتعلق بالدخل أو الأرباح بين الدولتين المعنيتين لتقليل حالات الازدواج الضريبي. علاوة على ذلك، تهدف اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي أيضاً إلى منع الازدواج الاقتصادي كأن تُفرض الضريبة على ذات الدخل في دولتين مختلفتين على دافعي ضريبة مختلفين (وهذا يحدث غالباً في حالات التسعير التحويلي).

الأساس القانوني

الأساس القانوني لطلب اتخاذ إجراءات الاتفاق المتبادل هو اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي أبرمتها دولة الإمارات مع الدول المتعاقدة الأخرى.

إن بند إجراءات الاتفاق المتبادل في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي يستند عادة على المادة (25) من الاتفاقية النموذجية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل وعلى رأس المال ("الاتفاقية النموذجية") الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يتم إدراج المادة (25) من الاتفاقية النموذجية في اتفاقيات دولة الإمارات بشأن تجنب الازدواج الضريبي إما من خلال التفاوض بين الدولتين المعنيتين على إبرام اتفاقية جديدة أو تعديل أو تحديث اتفاقية قائمة . بالإضافة إلى ذلك، أبرمت دولة الإمارات وصادقت على "الاتفاقية متعددة الأطراف لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتنفيذ التدابير المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح" ("الاتفاقية متعددة الأطراف") واختارت تطبيق إجراءات الاتفاق المتبادل. مما أتاح لدولة الإمارات إمكانية التحديث التلقائي لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المبرمة مع الدول الأخرى التي أبرمت الاتفاقية متعددة الأطراف وذلك في حال اعتبار الطرفين أن الاتفاقية ذات الصلة هي "اتفاقية ضريبة مشمولة" وقيامهم بمواءمة موقفهما بموجب الاتفاقية متعددة الأطراف.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تكون بعض الدول سجلت تحفظات أو دوّنت ملاحظات على الاتفاقية متعددة الأطراف بحيث لا تتماشى تلك التحفظات أو الملاحظات مع موقف دولة الإمارات، ففي هذه الحالة، لن تطبق بعض أحكام الاتفاقية متعددة الأطراف على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المعنية. علاوة على ذلك، وفي إطار سعي دولة الإمارات لتوسيع شبكة اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتحديثها، يتعين على دافعي الضريبة التأكد من الرجوع إلى الاتفاقية ذات الصلة عند القيام بطلب إجراءات الاتفاق المتبادل.

السلطة المختصة

تُعرّف السلطة المختصة في كل اتفاقية من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، وتُعرّف غالباً في اتفاقيات دولة الإمارات على أنها "وزير المالية أو من الممثل المفوض منه أو وزارة المالية"، تقوم إدارة الضريبة الدولية في قطاع السياسات الضريبية في وزارة المالية بمهام وزير المالية في هذا الخصوص.

إن السلطة المختصة في دولة الإمارات ("السلطة المختصة") مستقلة ومنفصلة تماماً عن الهيئة الاتحادية للضرائب. وهذا يتماشى مع أفضل الممارسات ويتيح لهذه السلطة المختصة إمكانية متابعة أهدافها بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. يتمثل دور السلطة المختصة، بموجب إجراءات الاتفاق المتبادل الواردة في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، في السعي إلى منع الازدواج الضريبي وليس إعادة التدقيق على دافع الضريبة. ويجب أن يكون دافع الضريبة على دراية بذلك الدور عند التعامل مع السلطة المختصة.

الهيئة الاتحادية للضرائب

تعتبر الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة")، بصفتها السلطة الضريبية في دولة الإمارات، مسؤولة عن إدارة النظام الضريبي الاتحادي في الدولة، والمنوطة بها عدة مسؤوليات تتضمن التدقيق على دافعي الضريبة وإصدار التقييمات الضريبية وتنفيذ التعديلات المتفق عليها بين السلطة المختصة والدول المتعاقدة الأخرى في الاتفاقية. وفي هذا الإطار، سيعمل فريق مختص من الهيئة، ويكون أعضاؤه مستقلين عن وظيفة التدقيق الضريبي، مع السلطة المختصة في حالات إجراءات الاتفاق المتبادل ويشكّل عمل هذا الفريق جزءاً من عملية إجراءات الاتفاق المتبادل.

ستكون الهيئة مسؤولة أيضاً عن تنفيذ أي اتفاقية إجراءات اتفاق متبادل تم التوصل إليها، و/أو مساعدة السلطة المختصة في الحصول على أي وثائق ذات صلة فيما يتعلق بطلب إجراءات الاتفاق المتبادل (على سبيل المثال، نسخة من التقييم الضريبي).

إجراءات الاتفاق المتبادل

متى تكون إجراءات الاتفاق المتبادل متاحة؟

الخطوة 1: التأهل

لكي يكون الشخص، كما هو معرف في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ذات الصلة، مؤهلاً لتقديم طلب لإجراءات الاتفاق المتبادل يجب أن يتبين له "أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام³ اتفاقية الازدواج الضريبي ذات الصلة".

وقد يتحقق ذلك في سيناريوهات عدة ، منها على سبيل المثال ما يلي:

• قيام الهيئة بتعديل التسعير التحويلي (نتيجة التدقيق الضريبي) بالنسبة لدافع الضريبة في دولة الإمارات بخصوص معاملة عابرة للحدود. وفي حال عدم وجود خصم مُقابل في الدولة الأجنبية، سيتعرض دافع الضريبة إلى ازدواج ضريبي اقتصادي. لذلك، يمكن لدافع الضريبة طلب المساعدة من السلطة المختصة، عبر طلب إجراءات الاتفاق المتبادل من أجل:

○ سحب/تخفيض التعديل الذي قامت به الهيئة في دولة الإمارات؛ و/أو

○ إجراء خصم مقابل من قبل السلطة الضريبية الأجنبية⁴.

• عندما يعتبر دافع الضريبة (سواء كان شخصاً اعتبارياً أو طبيعياً) مقيماً لأغراض ضريبية بموجب التشريعات الضريبية المحلية لأكثر من دولة، فقد يؤدي ذلك إلى ازدواج ضريبي. ومن ثم، يمكن لدافع الضريبة طلب المساعدة من السلطات المختصة في إحدى الدولتين أو كليهما بموجب الأحكام المعنية من اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، لتحديد وضعه من حيث الإقامة الضريبية.

• إذا كان لدافع الضريبة منشأة دائمة/فرع في دولة أخرى وكان خاضعاً لتعديل في الأرباح العائدة إلى تلك المنشأة الدائمة/الفرع (قد يكون هذا أيضاً في حالة دافع الضريبة الذي يوجد مقره الرئيسي في الخارج ولديه منشأة دائمة في دولة الإمارات، أو دافع الضريبة الذي يوجد مقره الرئيسي في دولة الإمارات ولديه منشأة دائمة أجنبية)، يجوز لدافع الضريبة طلب المساعدة من السلطة

³ البند (1) من المادة (25) من اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي النموذجية (أو المادة ذات الصلة في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ذات الصلة لدولة الإمارات).

⁴ يرجى ملاحظة أن البند (11) من المادة (34) من قانون الشركات لدولة الإمارات يسمح للخاضعين للضريبة أيضاً بتقديم طلب إلى الهيئة الاتحادية للضرائب في حال قيام سلطة أجنبية مختصة بإجراء تعديل.

المختصة لتجنب الازدواج الضريبي، على سبيل المثال، عن طريق زيادة الرصيد الضريبي الأجنبي و/أو مطالبة السلطة المختصة في الدولة الأخرى بتقديم إعفاء ضريبي.

لا تمثل الأمثلة السابق ذكرها قائمة حصرية للسيناريوهات التي يجوز فيها القيام بإجراءات الاتفاق المتبادل، ولكنها تشمل الحالات الأكثر شيوعاً.

الأحكام المحلية/ أحكام مكافحة إساءة الاستخدام

بالإضافة إلى السيناريوهات السابق ذكرها، يمكن أيضاً تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل عندما يتبين لدافع الضريبة سريان أحكام مكافحة إساءة الاستخدام المنصوص عليها في اتفاقية الازدواج الضريبي السارية، أو أن تطبيق القاعدة العامة لمكافحة إساءة الاستخدام بموجب قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات يتعارض مع أحكام اتفاقية منع الازدواج الضريبي المعنية. وبطبيعة الحال في جميع طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل، سيتم تقييم كل طلب والنظر في الوقائع والظروف في سياق اتفاقية الازدواج الضريبي المعنية.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق التدابير العامة لمكافحة إساءة الاستخدام، بموجب قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات، يقع خارج نطاق إجراءات الاتفاق المتبادل لأنه يتعلق بتفسير قانون محلي.

النزاعات متعددة الأطراف

قد تنشأ نزاعات ضريبية متعددة الأطراف، ولا سيما في حالات التسعير التحويلي. فعلى سبيل المثال، قد يتم تنفيذ نموذج تسعير تحويلي عالمي باستخدام طريقة تقسيم الأرباح في عدة دول، وقد يؤدي تخصيص هذه الأرباح إلى ازدواج ضريبي في تلك الدول المتعددة.

في مثل هذه الحالات، يمكن للسلطة المختصة في دولة الإمارات الدخول في إجراءات اتفاق متبادل متعدد الأطراف تشمل دولتين أو أكثر، وذلك وفقاً لأحكام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المعنية التي أبرمتها دولة الإمارات مع الدول المعنية.

تعديلات ذاتية وفق مبدأ حسن النية

يجيز قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات لدافعي الضريبة إجراء تعديلات التسعير التحويلي الذاتية في إقرارهم الضريبي. ستعتبر السلطة المختصة، وفقاً لشروط الاتفاقية النموذجية⁵، أن هذه التعديلات الذاتية مسموح بها بموجب إجراءات الاتفاق المتبادل، في حال أدت هذه التعديلات إلى ازدواج ضريبي. وترى السلطة المختصة بدولة الإمارات ضرورة أن تتم التعديلات الذاتية بحسن النية وأن تكون مدعومة بمستندات التسعير التحويلي وتحليل اقتصادي شامل.

التنازل عن حق اللجوء إلى إجراءات الاتفاق المتبادل

قد تشترط عمليات التدقيق الضريبي المنجزة في بعض الدول على دافعي الضريبة التنازل عن حقهم في اللجوء إلى إجراءات الاتفاق المتبادل كجزء من التسوية الناتجة عن التدقيق. لا تعتبر السلطة المختصة في دولة الإمارات هذا التنازل سبباً صحيحاً لرفض طلب اللجوء إلى إجراءات الاتفاق المتبادل في دولة الإمارات.

المهلة الزمنية

يعكس أحدث نموذج لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في دولة الإمارات أحكام الاتفاقية النموذجية التي تنص على أنه "يجب أن تعرض القضية خلال ثلاث سنوات من أول إشعار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة تخالف أحكام الاتفاقية"⁶

تماشياً مع التوجيهات الإرشادية للاتفاقية النموذجية، تمارس السلطة المختصة في دولة الإمارات سياسة معقولة بشأن تطبيق المهلة الزمنية (بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي) في الحالات التي تكون فيها المهلة الزمنية على وشك الانتهاء (أو تم تجاوزها حديثاً)، ولكن لا ينبغي أن يحول دافع الضريبة دون تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، يجب على دافع الضريبة مراعاة أي مهلة زمنية مقررة وفقاً لأحكام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. يعد هذا الأمر في غاية الأهمية ولا سيما عندما تنص اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على أن "إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له فرض ضريبة لا تتفق مع...". على سبيل المثال، إذا كان دافع الضريبة يخضع للتدقيق على التسعير التحويلي وكان

⁵ الفقرة 14 من المادة (25)
⁶ يجب الرجوع إلى الاتفاقية الضريبية ذات الصلة للتحقق من المهلة الزمنية المعنية.

من المحتمل تعديل التسعير التحويلي (مثلاً إذا تم تقديم تقييم ضريبي بشأن ذات المسألة في فترات سابقة)، فيمكن لدافع الضريبة تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل في المرحلة التي يعتقد فيها أن التعديل محتمل، دون أن يضطر إلى انتظار إخطار رسمي بتعديل ضريبي قبل تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.

الطعون الضريبية المحلية

عندما يسعى دافع الضريبة إلى بدء إجراءات الاتفاق المتبادل بالتوازي مع ولوجه طريق الطعن المحلي في دولة الإمارات (إما من خلال لجنة فض المنازعات الضريبية أو المحاكم في دولة الإمارات) ضد التدقيق/التقييم الضريبي الذي أجرته الهيئة، تتبع السلطة المختصة الطريق الوارد في الشروحات في الفقرة 76 على المادة 25 من اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي النموذجية، حيث لا يمكن لدافع الضريبة السير في إجراءات الاتفاق المتبادل والطعن المحلي معاً في نفس الوقت.

ومع ذلك، يمكن تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل إلى السلطة المختصة في دولة الإمارات وقبوله، بينما لا يزال طريق الطعن المحلي متاحاً، وذلك لتفادي سير التقادم على النزاع بسبب المهلة الزمنية المقررة في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المعنية. في مثل هذه الحالات، تطلب السلطة المختصة في دولة الإمارات أولاً موافقة دافع الضريبة على تعليق الطعن المحلي، وإذا لم يوافق دافع الضريبة على ذلك، فسيتم تأجيل طلب إجراءات الاتفاق المتبادل حتى يتم الفصل في الطعن المحلي.

أيضاً عندما يمضي دافع الضريبة في طلب إجراءات الاتفاق المتبادل أولاً ويرفض نتيجة طلب إجراءات الاتفاق المتبادل بمجرد الانتهاء منها، يكون له حرية المضي قدماً في طريق الطعن المحلي (إذا كان ذلك مناسباً).

أما إذا قبل دافع الضريبة نتيجة اتفاقية إجراءات الاتفاق المتبادل، فسيُطلب منه تقديم تأكيد كتابي بسحب أي طعن محلي مقدم، والتنازل عن حقه في استعمال طرق الطعن المحلية في العلاقة بذات المسألة والفترة المشمولة باتفاقية إجراءات الاتفاق المتبادل.

أثر الأحكام القانونية المحلية

إذا صدر حكم نهائي من محكمة محلية أو من لجنة فض المنازعات الضريبية بدولة الإمارات، تكون السلطة المختصة في دولة الإمارات ملزمة قانوناً بهذا الحكم. لذلك، عندما تكون إجراءات الاتفاق المتبادل لا تزال متاحة لدافع الضريبة، سيكون نطاق مساعدة السلطة المختصة في دولة الإمارات محدوداً، ولن

يكون أي إعفاء يسعى إليه دافع الضريبة متاحاً إلا من السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى (إن أمكن).

وبالمثل، قد تكون هناك طرق طعن محلية متاحة لدافع الضريبة (خارج نطاق عملية إجراءات الاتفاق المتبادل) في الدولة الأخرى، ولكن قد تكون نتيجة هذه الطعون ملزمة أيضاً للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى. لذلك، بينما قد تكون السلطة المختصة في دولة الإمارات لا تزال قادرة على منح الإعفاء، في مثل هذه الحالات، قد لا يكون من الممكن القضاء على الازدواج الضريبي.

وبشكل عام، يجب على دافع الضريبة أن يقيم التأثير المتبادل لطريق الطعن المحلي في جميع الدول ذات الصلة وبين حقه في اللجوء إلى إجراءات الاتفاق المتبادل، قبل اتخاذ قرار بشأن المسار الذي يسلكه.

الخطوة 2: تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل

ما هي المعلومات المطلوبة لتقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل؟

يجب على دافع الضريبة، حتى يكون طلب إجراءات الاتفاق المتبادل صحيحاً، تقديم المعلومات التالية كجزء من طلبه المقدم إلى السلطة المختصة في دولة الإمارات:

1. اسم دافع الضريبة وعنوانه ورقم تعريفه الضريبي - مع تحديد ما إذا كان دافع الضريبة شخصاً مؤهلاً قائماً في المنطقة الحرة بموجب تشريعات ضريبة الشركات في دولة الإمارات؛
2. في حالات التسعير التحويلي - اسم دافع الضريبة الأجنبي المعني وعنوانه ورقم تعريفه الضريبي؛
3. اسم السلطة الضريبية الأجنبية المعنية وتحديد مكتب الإدارة الضريبية الإقليمي أو المحلي والمسؤولين الذين قاموا أو اقترحوا إجراء التعديل (إذا كان ذلك ذا صلة)؛
4. بنود اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي يزعم دافع الضريبة أنها لم تطبق بشكل صحيح، وتفسيره لتطبيق البند المعني؛
5. السنوات أو الفترات المالية المعنية؛
6. العلاقة أو الوضع أو هيكل المعاملات أو القضايا أو الأطراف ذات الصلة (سيكون من المفيد أيضاً الإفصاح عن أي تغييرات تطرأ على هذه الأمور بعد تقديم الطلب)؛

7. ملخص الوقائع وتحليل للقضايا التي يُطلب المساعدة من السلطة المختصة بشأنها، بما في ذلك أي مواضيع محددة أثارها السلطات الضريبية التي تؤثر على دافع الضريبة والمبالغ ذات الصلة (بالعملتين⁷ ومدعومة بالحسابات، إن أمكن)؛
8. في حالات التسعير التحويلي، وثائق التسعير التحويلي المعدّة وفقاً لمتطلبات تشريعات التسعير التحويلي المحلية (بما في ذلك التحليل الاقتصادي) وإن كان مطبقاً، نسخة من الملف الرئيسي للمجموعة؛
9. نسخ من المراسلات مع السلطة المختصة في أي دولة ذات صلة وكذلك نسخ من أي تقييمات ضريبية ذات صلة؛
10. بيان ما إذا كان دافع الضريبة أو سلفه قد قدم طلباً سابقاً إلى السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين بشأن نفس القضية أو قضية ذات صلة؛
11. جدول المهلة الزمنية في كل دولة معنية (المحلية وكذلك في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي) فيما يتعلق بالسنوات التي يُطلب فيها الإعفاء (في حالات دافعي الضريبة المتعددين، تُحدد المهلة الزمنية لكل منهم)؛
12. بيان يوضح ما إذا كان دافع الضريبة قد قدم إشعار اعتراض أو إشعار الطعن أو طلب استرداد أو أي وثيقة مماثلة في أي من الدول ذات الصلة و/أو أنه يمضي في أي مسارات أخرى للطعن الضريبي المحلي؛
13. بيان مُوقَّع يفيد بأن الممثل مفوض للعمل نيابة عن دافع الضريبة في تقديم الطلب؛ إذا لم يكن تم بالفعل تقديم موافقة بتفويض ذلك الشخص المفوض.
14. نسخ من أي قرارات ضريبية ذات صلة بما في ذلك أي اتفاقية تسعير مسبقة تم إبرامها وأي توضيحات عامة/خاصة صادرة عن الهيئة؛
15. في الحالات المتعلقة بالإقامة الضريبية، تُقدّم نسخ من شهادات الإقامة الضريبية للسنوات المالية المتعلقة بطلب إجراءات الاتفاق المتبادل؛
16. في الحالات المتعلقة بالإقامة الضريبية للأشخاص الطبيعيين، يجب تقديم ما يلي:

⁷ يجب أن يذكر الخاضعون للضريبة أسعار الصرف المستخدمة.

أ. تأكيد نوع الضريبة ونوع الدخل الخاضع للازدواج الضريبي؛
ب. معلومات عن عدد الأيام التي قضاها الشخص في دولة الإمارات وأي أدلة على الإقامة الدائمة في الدولة عن السنوات المالية المتعلقة بطلب إجراءات الاتفاق المتبادل (مثل أختام جواز السفر، فواتير الخدمات التي تثبت الإقامة الفعلية في العقار).
17. نسخة من أي تسوية أو اتفاقية تم التوصل إليها مع الدولة الأخرى والتي قد تؤثر على عملية إجراءات الاتفاق المتبادل؛

18. آراء دافع الضريبة حول أي أسس ممكنة لحل الموضوع؛

19. أي معلومات أو حقائق أخرى قد يعتبرها دافع الضريبة ذات صلة.

يجب أن تكون المستندات المقدمة إلى السلطة المختصة في دولة الإمارات باللغة الإنجليزية أو العربية. ومع ذلك قد تطلب السلطة المختصة في دولة الإمارات أو السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى (حيثما ينطبق) ترجمة لأي مستندات عربية أو إنجليزية مقدمة في سياق الطلب.

تعتبر القائمة المذكورة قائمة شاملة بالمعلومات المطلوبة (ولكنها ليست حصرية). يجب أن يحرص دافع الضريبة على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات المذكورة أعلاه (بحسب الحال) في طلب إجراءات الاتفاق المتبادل الأولي حتى يتسنى للسلطة المختصة في دولة الإمارات مساعدة دافع الضريبة بأفضل ما يمكن. ومع ذلك، يعد كل طلب إجراءات اتفاق متبادل ذات طبيعة منفردة، وبالتالي ستقوم السلطة المختصة في دولة الإمارات بتقييم مدى كفاية المعلومات المقدمة على أساس كل حالة على حدة .

إذا احتاجت السلطة المختصة في دولة الإمارات معلومات إضافية، فستحاول التواصل مع دافع الضريبة في غضون شهرين من تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل الأولي. ومن ثم يجب على دافع الضريبة محاولة الرد على أي طلب للحصول على معلومات إضافية في غضون شهر واحد، من أجل تقديم حل فعال له في الوقت المناسب. إذا لم يتم تقديم المعلومات الإضافية المطلوبة في غضون ثلاثة أشهر، يجوز للسلطة المختصة في دولة الإمارات عدم الاستمرار في عملية إجراءات الاتفاق المتبادل.

يجب أن يوقع دافع الضريبة أو ممثله المفوض على طلب إجراءات الاتفاق المتبادل للتأكيد على أن جميع المعلومات والوثائق المقدمة في الطلب دقيقة، وأن دافع الضريبة سيساعد السلطة المختصة في دولة الإمارات في حل المواضيع المثارة في الطلب من خلال تقديم أي معلومات أو مستندات أخرى تطلبها السلطة المختصة في الوقت المناسب، أو وفقاً للجدول الزمنية المحددة في هذا الدليل الإرشادي.

الفترات التي تنطوي على سنوات متعددة

تجنباً لتكرار تقديم طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل وبهدف استخدام موارد السلطة المختصة بكفاءة أكثر، سيُسمح لدافع الضريبة بطلب حل لسنوات متعددة عبر إجراءات الاتفاق المتبادل لموضوع متكرر، بشرط أن تكون الحقائق والظروف المتعلقة بالموضوع هي نفسها لكل سنة ذات صلة وأن يتم تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل خلال المهلة الزمنية المحددة في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. عندما يقدم دافع الضريبة أكثر من طلب لإجراءات الاتفاق المتبادل لذات الموضوع على مدار عدة سنوات، ستسعى السلطة المختصة في دولة الإمارات للتعامل مع جميع هذه الطلبات على نحو متناسق.

إلى من يجب تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل؟

تُجيز أحدث اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المبرمة من قبل دولة الإمارات تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل إلى السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقبتين، بينما كانت تتطلب اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بنسخها الأقدم (التي لم يتم تعديلها من خلال الاتفاقية متعددة الأطراف) عادةً من دافع الضريبة التوجه إلى السلطة المختصة في الدولة التي يعد فيها مقيماً ضريبياً.

إذا سمح بذلك بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (وخاصة في حالات التسعير التحويلي)، يوصى دافع الضريبة بتقديم طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل إلى السلطات المختصة في كلا الدولتين (مع إدراج نفس المعلومات). وستقوم السلطة المختصة بإخطار السلطة المختصة الأخرى باستلام أي طلب إجراءات اتفاق متبادل (سواء كان الطلب مؤهلاً أم لا)، فإن تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل إلى كلتا السلطتين المختصتين سيفيد دافع الضريبة من خلال تقصير الجدول الزمني لتقييم صحة طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.

يجب تقديم طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل إلى السلطة المختصة في دولة الإمارات عبر البريد الإلكتروني التالي:

uaemap@mof.gov.ae

الخطوة 3: تقييم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل

بمجرد استلام السلطة المختصة في دولة الإمارات طلب إجراءات الاتفاق المتبادل، سيتم تقييمه للتحقق من أن الطلب مكتمل، ومقدم ضمن المهلة الزمنية المقررة في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ذات الصلة، وما إذا كان الاعتراض المقدم من دافع الضريبة مبرراً.

سوف تسعى السلطة المختصة في دولة الإمارات للرد على دافع الضريبة في غضون شهرين بقرارها إما بقبول أو رفض طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.

إذا تم رفض طلب إجراءات الاتفاق المتبادل، ستتواصل السلطة المختصة في دولة الإمارات أولاً مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى ثم مع دافع الضريبة بشكل منفصل لشرح أساس الرفض.

الخطوة 4: الاعتراض المبرر

الخطوة 4 أ): الإعفاء من جانب واحد

إذا تم قبول طلب إجراءات الاتفاق المتبادل وكان الاعتراض مبرراً، ستقوم السلطة المختصة في دولة الإمارات أولاً بتقييم ما إذا كان يمكنها تقديم الإعفاء من جانبها فقط. إذا لم يكن ذلك ممكناً، ستبدأ السلطة المختصة في دولة الإمارات البروتوكولات الثنائية وتسعى لحل القضية باتفاق متبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ستواصل السلطة المختصة في دولة الإمارات، في كلتا الحالتين، مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بمجرد استلام جميع المعلومات المطلوبة، لإبلاغها بتقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.

الخطوة 4 ب): التفاوض الثنائي بين الجانبين

إذا رأت السلطة المختصة في دولة الإمارات أن الاعتراض مبرر ولا يمكنها وحدها تقديم الإعفاء الكامل من الازدواج الضريبي (الاقتصادي)، فعندئذ سيدخل طلب إجراءات الاتفاق المتبادل في مرحلة التفاوض الثنائي بين الجانبين. وفي إطار هذا التفاوض، ستقوم السلطة المختصة في دولة الإمارات عادةً بإعداد مذكرة عن "الرأي"، بناءً على الحقائق والمعلومات المقدمة من دافع الضريبة كجزء من تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل، والتي سيتم مشاركتها مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

وتعد عملية تبادل مذكرات الرأي عادةً استهلالاً للمفاوضات التي تُجرى على مستوى السلطات المختصة ولن يكون دافع الضريبة مطلعاً على المفاوضات والاتصالات بين السلطات المختصة. يقتصر دور دافع الضريبة على إبداء وجهة نظره والمساعدة في جمع الحقائق. ومع ذلك، وبناءً على تقدير السلطات المختصة، قد يطلب دافع الضريبة لتقديم عرض توضيحي للسلطات المختصة لضمان فهم مشترك للحقائق المتعلقة بطلب إجراءات الاتفاق المتبادل المعني.

التواصل مع دافع الضريبة

مع أن دافع الضريبة لا يشارك في التفاوض، إلا أنه يعتبر طرفاً مهماً في عملية إجراءات الاتفاق المتبادل. لذلك، ستسعى السلطة المختصة في دولة الإمارات للتواصل معه عبر الهاتف/الاتصال المرئي لاطلاعه على آخر المستجدات بعد كل مرحلة مهمة.

وبالمثل، وعلى النحو المذكور أعلاه، من الضروري أن يكون الاتصال ثنائي الاتجاه خلال عملية إجراءات الاتفاق المتبادل، وبالتالي، فمن المهم أن يرد دافع الضريبة ضمن الأطر الزمنية المطلوبة على أي اتصال من السلطة المختصة في دولة الإمارات.

الخطوة 5: النتيجة

الاتفاق بين السلطات المختصة

إذا تم التوصل إلى اتفاق بين السلطات المختصة، ستقوم السلطة المختصة في دولة الإمارات بإخطار دافع الضريبة في غضون شهرين من تاريخ إبرام هذا الاتفاق عبر نفس البريد الإلكتروني، الذي قُدّم منه طلب إجراءات الاتفاق المتبادل إلى السلطة المختصة في دولة الإمارات. يجب على دافع الضريبة بعد ذلك الرد على السلطة المختصة في دولة الإمارات في غضون شهر واحد لتأكيد قبوله أو رفضه للنتيجة.

قبول دافع الضريبة الاتفاق بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل

إذا تم قبول الاتفاق بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل، يجب على دافع الضريبة أيضاً تأكيد سحب أي طعون ضريبية محلية تم تقديمها، والتنازل عن حق اللجوء إلى طرق الطعن المحلية المتعلقة بنفس الموضوع والفترة التي تغطيها اتفاقية إجراءات الاتفاق المتبادل. سترسل السلطة المختصة في دولة الإمارات موافقة دافع الضريبة الخطية إلى الهيئة لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بموجب إجراءات الاتفاق المتبادل، ويجب على دافع الضريبة، بالتوازي، تقديم إفصاح طوعي إلى الهيئة.

ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن أي اتفاق تم التوصل إليه بين السلطات المختصة بشأن طلب إجراءات الاتفاق المتبادل المحدد لن يشكل سابقة للفترات الضريبية المستقبلية أو طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل المستقبلية، حيث إن كل طلب إجراءات اتفاق متبادل له مجموعة من الحقائق والظروف الخاصة به.

رفض دافع الضريبة الاتفاق بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل

إذا رفض دافع الضريبة الاتفاق، فسيعتبر طلب إجراءات الاتفاق المتبادل منتهياً، ويكون له حرية متابعة أو استئناف طرق الطعن المحلية الأخرى المتاحة في دولة الإمارات أو الدولة الأخرى، حيثما كان ذلك مناسباً.

عدم توصل السلطات المختصة إلى اتفاق

يتمثل هدف السلطة المختصة في دولة الإمارات، بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، في محاولة تجنب الازدواج الضريبي. ومع ذلك، من الممكن عدم توصل السلطات المختصة إلى اتفاق، على الرغم من إجراء جولات متعددة من المفاوضات. ففي هذه الحالة، لن تلتزم السلطة المختصة في دولة الإمارات بإجراء مزيد من المناقشات إذا كانت تعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق، وقد استنفذت قصارى جهدها في ذلك الشأن.

وفي هذه الحالة، ستقوم بإخطار دافع الضريبة عبر البريد الإلكتروني موضحة الأسباب التي تعتقد أنها تحول دون التوصل إلى اتفاق (إذا تم تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل إلى السلطة المختصة في دولة الإمارات)، ومن ثم سيعتبر طلب إجراءات الاتفاق المتبادل منتهياً.

الإطار الزمني

ستسعى السلطة المختصة في دولة الإمارات لحل جميع طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل بأسرع وقت ممكن ووفقاً لأفضل الممارسات المتبعة بشأن الإطار الزمني المقرر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شريطة أن يقدم دافع الضريبة جميع المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد بالإضافة إلى توافر السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة المقابلة.

سحب طلب إجراءات الاتفاق المتبادل

يمكن لدافع الضريبة سحب طلب إجراءات الاتفاق المتبادل في أي وقت، وإذا فعل ذلك، يجب عليه إخطار السلطة المختصة في دولة الإمارات بهذا الأمر عبر البريد الإلكتروني دون تأخير. وقد يحدث ذلك، على سبيل المثال، عندما يتم اتخاذ إجراءات طعون ضريبية محلية في دولة الإمارات أو الدولة الأخرى.

التحكيم

توفر بعض اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في دولة الإمارات حق اللجوء إلى التحكيم في المواضيع التي لم يتم حلها عبر إجراءات الاتفاق المتبادل.

يمكن أن يجري التحكيم في الظروف التالية:

1. تنص اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المعنية على إمكانية التحكيم؛
 2. تعذر على السلطة المختصة في دولة الإمارات التوصل إلى اتفاق مع السلطة المختصة في الدولة الأخرى لحل الموضوع عبر إجراءات الاتفاق المتبادل ضمن النطاق الزمني المحدد في المادة الخاصة بإجراءات الاتفاق المتبادل المنصوص عليها في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المعنية؛
 3. لم يصدر أي قرار من محكمة أو هيئة قضائية في دولة الإمارات أو الدولة الأخرى.
- يجوز لدافع الضريبة أن يطلب من السلطة المختصة في دولة الإمارات إحالة الموضوع غير المفصول فيها إلى التحكيم. وسنداً إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، قد يكون هذا شرطاً اختيارياً أو إلزامياً ويمكن طلبه من قبل السلطة المختصة في أي من الدولتين أو من الشخص المعني الذي قدم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.

الغرامات

سيتم تعديل أي غرامات مفروضة على دافع الضريبة فيما يتعلق بالتزام ضريبية الشركات الخاضعة لإجراءات الاتفاق المتبادل (إذا كان مطبقاً)، من منظور دولة الإمارات، وبما يتماشى مع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي والاتفاق بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل، إذا قبل دافع الضريبة نتيجة عملية إجراءات الاتفاق المتبادل. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل أو إذا لم يقبل دافع الضريبة نتيجة عملية إجراءات الاتفاق المتبادل، فتظل أي غرامات مرتبطة بالالتزام الضريبي مستحقة.

عند فرض غرامة بسبب مخالفة أحكام القانون المحلي مثل تلك المتعلقة بالاحتفاظ بوثائق التسعير التحويلي، والتسجيل الضريبي وغيرها، لن يتم تعديل العقوبة من قبل السلطة المختصة في دولة الإمارات. ومع ذلك، قد يحق لدافع الضريبة طلب تخفيض أو إعفاء من الغرامة بموجب قوانين الضريبة المحلية في دولة الإمارات شريطة استيفاء الشروط ذات الصلة للتخفيض أو الإعفاء من العقوبة.

الضريبة

أثناء عملية إجراءات الاتفاق المتبادل، لن يتم تعليق الضريبة مستحقة الدفع بموجب تقييم صادر عن الهيئة. إذا قبل دافع الضريبة الاتفاق بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل الذي بموجبه يمنح تخفيض أو إعفاء من الالتزام الضريبي، فإن أي ضريبة مدفوعة بالفعل من قبل دافع الضريبة إلى الهيئة سوف تسترد/تضاف في رصيده الضريبي بناءً على طلب يقدم إلى الهيئة وفقاً للإجراءات المعمول بها لديها. أما إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات الاتفاق المتبادل، ما لم يحصل دافع الضريبة على إعفاء من خلال طرق الطعن المحلية الأخرى، سيظل الالتزام الضريبي مستحقاً بالإضافة إلى أي عقوبات أخرى (حيثما ينطبق).

أهم النقاط التي يتعين أن يأخذها دافعوا الضريبة في العلاقة بعملية إجراءات الاتفاق المتبادل

1. تقييم ما إذا كنت خاضعاً للازدواج الضريبي والرجوع إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ذات الصلة. الأهم من ذلك، التحقق من المهلة الزمنية لتقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.
2. النظر في تأثير طرق الطعن المحلية التي قد تكون متاحة مع عملية إجراءات الاتفاق المتبادل.
3. إجراء تحقيق شامل والاحتفاظ بأي سجلات ذات صلة – سيعزز ذلك طلبك لإجراءات الاتفاق المتبادل وقدرة السلطة المختصة في دولة الإمارات على مساعدتك في التوصل إلى حل مناسب.
4. الرد على السلطة المختصة في دولة الإمارات في غضون شهر واحد مع الحفاظ على الشفافية عند التعامل معها.